﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ﴿١٠٩﴾﴾ [هود: 109]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

تسليةُ الرَّسولِ الأكـــرم ﷺ، بِبطلان ما عَلَيْهِ عَبَدَةُ الأصْنام، وبِخَيْبَةِ ما أمَّلوهُ

لمّا فرغ اللّه سُبحانهُ من قِصصِ الكفرةِ، وبيانِ حالِ السُّعداءِ والأشقياءِ، سلّى رسولهُ صلّى اللّه عليهِ وآلِهِ وسلّم بِشرحِ أحوالِ الكفرةِ من قومهِ، في ضِمنِ النّهيِ لهُ عنِ الامتراءِ في أنّ ما يعبُدونهُ غيرُ نافعٍ ولا ضارّ، ولا تأثير لهُ في شيء[1]. كما بيَّنتِ الآيةُ الكريمةُ للنّبيّ ﷺ أنَّ دأبَ قومه في هذا الكُفر والتَّكذيب دأبُ مَن سبقوهم منَ الكفّار، وأنَّ دأبَه دأبُ إخوانِه منَ الأنبياء الذين سبقوه، فقد كذَّبَتْهم أقوامُهم؛ كما كذَّبه قومُه؛ ليكون له في ذلك تثبيتٌ على ما هو عليه من إصرار على البلاغ، وسَلْوةٌ عمّا هم عليه من تكذيبٍ ونُكران.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مِرْيَةٍ﴾: المِرْيَةُ - بِكَسر الميم وضَمِّها -: الشَّكُّ، والجَدَلُ[2]؛ وقَدْ جاءَ فِعْلُها عَلى وزْنِ فاعَلَ أو تَفاعَلَ وافْتَعَلَ، هكذا: (مارَى، وتَمارَى، وامْتَرى)، ولَم يَجِئْ على وزْنِ مُجَرَّدٍ؛ لِأنَّ أصْلَ المراءِ المُجادَلَةُ والمُدافَعَةُ، مُسْتَعارًا من مَرَيْتُ الشّاةَ إذا اسْتَخْرَجْتُ لَبَنَها. ومنهُ قَوْلُهم: لا يُجارى ولا يُمارى[3]. ومنه كذلك: مريَةُ الفَرسِ؛ وهي أن تَمْريَه بساقٍ أو زَجرٍ أو سَوط[4]. وقُرِئَ بكسر الميم وضَمِّها قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُۚ﴾ [هود: 17] - هكذا: (مرْيَةٍ،

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/599.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (مرا).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/167.
(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 1/299.

مُرْيَةٍ) -، والامْتِراءُ في الشَّيءِ: الشَّكُّ فيهِ، وكَذا (التَّماري)[1]. قالَ ثَعْلَبٌ: "هُما - أي: قراءةُ الكسرِ والضَّمّ - لُغَتانِ، قال: وأمّا مرْيَةُ النّاقَةِ فَلَيْسَ فيهِ إلّا الكَسْرُ، والضَّمُّ غَلَطٌ. قال ابْنُ برِّيٍّ: يَعْني مَسْحَ الضَّرْعِ لِتَدُرَّ النّاقةُ، قالَ: وقالَ ابْنُ دُرَيْدٍ مُرْيَة الناقةِ، بِالضَّمِّ، وهيَ اللُّغَةُ العاليَةُ"؛ وأنشد[2]:

شامِدًا تَتَّقي المُبِسَّ عَلَى المُرْيَةِ *** كَرْهًا، بالصِّرْفِ ذي الطُّلّاء

ومعنى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ أي: في شك.

2) ﴿لَمُوَفُّوهُمْ﴾: يُقالُ وفَى وأوْفَى، فَمَنْ قالَ: وفَى فَإنَّهُ يَقولُ تَمَّ؛ كقولك: وفَى لَنا فلانٌ، أي تَمَّ لَنا قَوْلُه ولَم يَغْدِر. ووفَى هَذا الطعامُ قَفيزًا؛ قالَ الحُطَيْئَةُ[3]:

..... *** وفَى كَيْلُ، لا نيبٍ ولا بَكَرات

أي: تَمَّ. ومَنْ قالَ أوْفَى؛ فَمَعْناهُ: أوْفاني حقَّه، أي: أتَمَّه ولَم يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا، وكَذَلِكَ أوْفَى الكيلَ، أي: أتمّه ولَم يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا. ويُقالُ: أوْفَيْتُ بِالعَهْدِ ووفَيْتُ بِالعَهْدِ. وكلُّ شَيْءٍ في كِتابِ اللّه تَعالى مِنْ هَذا فَهو بالألف، قالَ اللّه تعالى: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ﴾ [المائدة: 1]، ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ﴾ [البقرة: 40]. يقال: وفَى الكيلُ ووفَى الشَّيءُ، أي: تَمَّ، وأوْفَيْتُه أنا: أتمَمْته، قالَ اللّه تَعالَى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾ [الأنعام: 152][4]، فالتَّوْفِيَةُ: إكْمالُ الشَّيْءِ غَيْرِ مَنقوصٍ[5]. وتَوفّاه واسْتَوْفاه: لَم يَدَعْ مِنْهُ شَيْئًا. ويُقالُ: أوْفَيْته حَقَّه ووفَّيته أجْره. ووفَّى الكيلَ وأوفاه: أتَمَّه[6]. والوافي: الذي بلغ التَّمام. يقال: درهمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ، وأوفيتُ الكيلَ والوزنَ[7]. وتوفية الشّيء: بَذْلُه وافيًا، واستيفاؤه: تناولُه وافيًا[8].

3) ﴿نَصِيبَهُمْ﴾: (النُّونُ والصّادُ والباءُ) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على إقامَةِ شَيءٍ، وإهْدافٍ في

(1) الرّازيّ، مختار الصّحاح: (مرا).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (مرا).
(3) شطر البيت الأول في ديوان الحطيئة: إذا أنْفَدَ المَيّارُ ما في وعائِهِ ... ومراده: أنّها - أي: الإبل - أفتاء لا مُسنّات ذات أنياب، ولا بكرات صغار. يُنظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكّيت والسّكريّ والسّجستانيّ، ص: 339.
(4) ابن منظور، لسان العرب: (وفى).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/169.
(6) ابن منظور، لسان العرب: (وفى).
(7) الرّاغب، المفردات: (وفى).
(8) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (وفى).

اسْتِواءٍ[1]. ونَصَبَ الشَّيءَ: وضعَهُ وضعًا ناتئًا؛ كنصب الرُّمح والبناء والحجر، والنَّصيبُ: الحِجارة تُنْصَبُ على الشّيءِ، وجمْعُه: نَصائِبُ ونُصُبٌ. وكان للعرب حجارة تعبدها وتذبح عليها[2]. والنَّصيبُ: الحَظُّ منَ الشَّيْءِ، يُقالُ: هَذا نَصيبي، أي: حَظِّي[3]. والمعنى في الآية: لَموفّوهُم حظَّهم ممّا وعدتُهم أن أوفّيَهموه من خير أو شَرّ[4].

4) ﴿مَنقُوصٍ﴾: (النُّونُ والقافُ والصّادُ) كَلِمَةٌ واحِدَةٌ، هيَ النَّقْصُ: ونَقَصَ الشَّيْءُ، ونَقَصْتُهُ أنا، وهو مَنْقوصٌ، ومَرْجِعُ البابِ كُلِّه إلى: الخُسْرانِ في الحَظِّ، وخِلافِ الزِّيادَةِ[5]. والنَّقيصَةُ: العَيْبُ؛ يُقالُ: ما بِهِ نَقيصَة، أي: شَيْءٌ يَنْقُصُ[6]. والنُّقْصانُ أيضًا: اسْمٌ للقَدْرِ الذّاهِبِ منَ المَنْقوصِ[7]. والمَنقوصُ: المقْدارُ المَأْخوذُ جُزْءٌ منهُ؛ والنَّقْصُ: أخْذُ جُزْءٍ منَ المقْدارِ[8]. والنَّقيصَةُ: الوقيعةُ في النّاسِ، والخَصْلَةُ الدَّنيئَةُ، أو الضَّعيفَةُ. ونَقُصَ الماءُ، ككَرُمَ؛ فهو نَقيصٌ: عَذْبٌ، وكُلُّ طيب إذا طابَتْ رائِحَتُهُ، فنَقيصٌ. وأنْقَصَهُ وانْتَقَصَهُ ونَقَّصَهُ: نَقَصَهُ فانْتَقَص، وهو يتَنَقَّصُهُ: يَقَعُ فيه، ويَذُمُّهُ. واسْتَنْقَصَ الثَّمَنَ: اسْتَحَطَّهُ[9]. والمعنى في الآية: لموفوهم نصيبَهم كاملًا لم يَنْقُص منه شيء.

المَعْنى الإجْماليُّ:

بيان أحوال المشركين في اقتفاء شرك آبائهم، والوعدُ بتوفيَتِهم جزاءَهم

وإذا كان أمر الأمم المشركة الظّالمة في الدّنيا ثمّ في الآخرة، هو ما قصصنا عليك - أيّها النَّبِيُّ - فلا يكن عندك أدنى شَكٍّ في

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصب).
(2) الرّاغب، المفردات: (نصب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصب).
(4) ابن جرير، جامع البيان: 15/492.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نقص).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نقص).
(7) الفِيروزابادي، القاموس المحيط: (النقص).
(8) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.
(9) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.

مصير عُبّاد الأوثان من قومك، إنِ استمرّوا على ضلالهم، لأنّهم كالسّابقين من آبائهم، الذين قصصنا عليك قصصَهم من قبلُ، فكُلُّهم مشركون، وقومُكَ هم لهم مقلّدون، إذ ليس لهم من مستند في عبادة الأصنام سوى هذا التّقليد الأعمى لهم، وإنّا لموفّونَ هؤلاء الكفرة جميعًا استحقاقَهم منَ العذاب كاملًا على قَدْر جرائمهم، لا يُنقَصون منه شيئًا[1].

والحاصل: أنَّهُ لَمّا أخْبَرَ اللّه تَعالى رسولَه ﷺ بقَصَصِ عَبَدَةِ الأوْثانِ، ثُمَّ أتْبَعَهُ بأحْوالِ الأشْقياءِ وأحْوالِ السُّعَداءِ، فصَّلَ له أحْوالَ الكُفّارِ من قَوْمِهِ[2]، على مَنهَجِ تَفصيلِ المُجْمَلاتِ في بَيانِ المُرادِ الأصليّ والتَّثْنية بالمقاصد التّابعة.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الفاء على التَّفريع:

ثُنائيةُ التَّثبيتِ والتَّفريعِ، بدَلالَةِ فاءِ التَّفريع

الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ للتَفْريع، وترتيبِ النَّهي على ما قُصّ منَ القصص، وبُيّن في تضاعيفها منَ العواقب الدّنيويّة والأُخرويَّة الماضيَة، ممّا يُكْسِبُ سامعَها يَقينًا بِباطِلِ ما عليه عَبَدَةُ الأصْنام، وبِخَيْبَةِ ما أمَّلوهُ فيهم منَ الشَّفاعَةِ في الدُّنْيا، وإنَّ سابقَ شَقائِهم في الدُّنْيا بِعَذابِ الاسْتِئْصالِ، يُؤْذِنُ بسوءِ حالِهم في الآخِرَةِ، فَفَرَّعَ على ذَلِكَ نَهْيَ السّامعِ أنْ يَشُكَّ في سوءِ الشِّرْكِ وفَسادِهِ[3].

وقيل: الفاء للإفصاح عن شرطٍ مُقَدّر، مُؤدّاه: إذا كان ما علمتَ من قصصٍ لعبدة الأوثان وأنبيائهم، وما نزل بالمشركين[4]؛ على وجه يتفرّع عنه اليقينُ بسوء المنقلَب.

(1) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، تفسير المنتخب، ص: 326.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/404.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/243، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/167.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3756.

توجيه الاستئناف التَّعليليّ:

التّماثلُ في الأداء، يؤذنُ بعليّةِ التّساوي في الجزاء

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، أي: فلا تشكَّ بعدَ ما أُنزل عليكَ من هذه القصص في سوء عاقبة عبادتهم، لما أصاب أمثالَهم قبلَهم؛ تسليةً لرسول الله ﷺ، وعِدَةً بالانتقام منهم، ووعيدًا لهم. ثمّ قال: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم﴾، يريد أنَّ حالهم في الشّرك مثلُ حالِ آبائِهم، من غير تفاوت بينَ الحالين، وقد بلغكَ ما نزل بآبائهم، فسيَنْزِلَنّ بهم مثلُه، وهو استئنافٌ، معناه: تعليلُ النّهي عنِ المريَة[1].

توجيه النَّهي بـ(لا):

ترقية النَّهي عنِ المريةِ إلى منصَّة البيان؛ إنذارًا وتسليةً

لم يقع منَ النَّبيِّ ﷺ شكٌّ حتَّى يُنْهَى عنه، ولا من أحدٍ من أصحابه رضي الله عنهم، حيثُ الخطابُ بالنّهي له ﷺ مُرادًا به أُمَّتُه، ولكن من فصاحة القول في بيان ضلالة الكَفَرة إخراجُه في هذه العبارة، أي: حالُهم أوضحُ من أن يُمْتَرى فيها[2].

فالنَّهْيُ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ تَسْلِيَةٌ لَهُ ﷺ، وإنْذارٌ لِقَوْمِه[3].

ويجوز أن يكون توجيهُ النَّهي لا إلى مخاطَبٍ بعينه، بل "يُقْصَد به أيُّ سامعٍ، لا سامعٍ معيّن، سواء كان ممّن يُظَنّ به أن يشكّ في ذلك أم لا، إذ ليس المقصودُ معينًا"[4].

فائدة النَّهي عنِ الامتراء:

عاقبة الشِّركِ تجتثُّ الأُممَ، وتنتهي بها للنَّدم

وللنَّهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ فائدتان أيضًا[5]:

الفائدة الأولى: أنّه نهيٌ لمَن يقرؤون القرآنَ، فهو نهيٌ في ظاهره

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/431.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/209.
(3) رشيد رضا، تفسير المنار: 12/134.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/167.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3757.

للنّبي ﷺ، وفي حقيقته لكلّ أتباعِه، وكلّ مَن يُخاطَبون بالقرآن، وهو اقتلاعٌ لجذور الشّكِّ منَ النّفس. أو أنَّ النَّهي لكلِّ مَن يتأتَّى منه الخطابُ بلا تعيين - كما مضى بيانُه - فيكون نهيًا عامًّا.

الفائدة الثّانية: أنّ النّهيَ لإفادة البُطلان بدليله، فإنّ ما سبق ذِكْرُه منَ القصص الماضية، فيه أدلّةُ بُطلان الشّرك، وأنّه معاقبٌ عليه، وأنّ عاقبته العقاب الصّارم الّذي يجتثّ الأممَ، وهم ليسوا بعيدين عن أن ينالوا نفسَ العقاب.

نُكْتَةُ التّعريض في جملة النّهي:

تنبيهُ الوالِهِ إلى دفعِ الامتراء، بـ "إيّاك واسمعي" تعريضًا

هذا النّهيُ له ﷺ هو تَعْريضٌ لِغَيْرِهِ، ممَّنْ يُداخِلُهُ شَيْءٌ منَ الشَّكّ، فإنّه ﷺ لا يَشُكُّ في ذَلِكَ أبَدًا[1]، وإن كان للنّبيّ ﷺ فهو بيانٌ؛ لأنّه ليس مَحَلًّا للرَّيب، تعريضًا بِمَنِ ارتاب فيه، ولا يَلْزَم من نهيه عنه وقوعُه، ولا توقُّعُه منه[2].

إيثار فعل الكينونة في ﴿فَلَا تَكُ﴾:

إيثارُ البيان في نفي الكينونة بالمجزوم، والإسراعُ لملامسة المراد المرقوم

ولَمّا كانَ ما تَضَمَّنَهُ هَذا التَّقْسيمُ أمْرًا عَظيمًا، وخَطْبًا جَسيمًا، اقْتَضى عَظيمَ تَشَوُّفِ النَّفْسِ، وشَديدَ شَوْقِها؛ لِعِلْم ما سُبِّبَ عنهُ، فاقْتَضى ذَلِكَ حَذْفَ النّونِ من (كانَ)؛ إيجازًا في الكَلام، لِلْإسْراعِ بالإيقافِ عَلى المُرادِ، والإبْلاغِ في نَفْيِ الكَوْنِ عَلى أعْلى الوُجوهِ؛ فَقالَ: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾، والمَعْنَى: (فلا تَكُنْ)، إلّا أنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، ولِأنَّ النُّونَ إذا وقَعَ على طَرَفِ الكَلام، لَم يَبْقَ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِهِ إلّا مُجَرَّدُ الغُنَّةِ، فَلا جَرَمَ أسْقَطوه[3].

وفي تَسَلُّط النَّهي على فعل الكينونة المجزوم ﴿تَكُ﴾، دونَ تسلُّطه على فِعْل الامتراء مباشرةً، فلم يقل: (فلا تمترِ)، مبالغةٌ في النَّهي عنه.

(1) الشّوكاني، فتح القدير: 2/599.
(2) الشّهاب، عِنايةُ القاضي: 5/85.
(3) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/404.

بيان المتشابه اللّفظيّ:

للمُتشابِه توجيه بحَسَبِ ما تقتضيه دواعيه

قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: 17]، وقال: ﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السّجدة: 23]. ففي الأولى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: 17]، وفي الثّانية: ﴿فَلَا تَكُن﴾ [السّجدة: 23] بحذف النّون في الأولى وإثباتها في الثّانية، ومَرجعُ هذا إلى السّياق في كلٍّ منهما؛ فأنتَ ترى أنّ السّياق مختلفٌ في الآيتين، فالأولى تثبيتٌ للرّسول بقوّة، ونهيٌ عنِ الرَّيب والمرْية، فقد بدأ الكلام بقوله: إنّه كان على بيّنة من ربّه، ثمّ يتلوه شاهد منه، ثمّ قبلَه كتابُ موسى، وخَتَمَه بقوله: ﴿إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [هود: 17]؛ فناسبَ ذلك أن يقال: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: 17]، بخلاف الآية الأُخرى فإنّها ليس فيها مثلُ هذه الدّواعي، كما هو ظاهر[1].

حاصل الحكمة من حذف النون في ﴿تَكُ﴾:

الحذف والتّثبيت يتناسب معَ النّهي له عنِ الرّيبة فيه، أو عدمها

ناسب الحذفُ منَ الآية الأولى، وهي آية هود ﴿فَلَا تَكُ﴾، دون الثّانية وهي آية السّجدة ﴿فَلَا تَكُن﴾ [السجدة: 23]، أمّا إيثارُه الحذفَ في الأولى: فتثبيتًا للرّسول، ونهيًا له عنِ الرّيبة فيه، وذلك أنّه طُلِب منه ألّا يكون في شيء منَ المرية أصلًا، فلمّا كان الكلام في القرآن وفي قومه، ناسب الحذفُ ها هنا دونَ الثّانية[2].

دلالة الحرف ﴿فِي﴾:

ملابسةُ المعاني تَجَوُّزًا، قصدَ تأكيدها

﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾، مفيدةٌ لِلظَّرْفيَّةِ المَجازيَّةِ[3]، وهي المُلابَسَةُ الشَّديدَةُ كَمُلابَسَةِ الظَّرْفِ لِلْمَظْروفِ[4]، أيْ: لا تَفْعَلْ فِعْلَ مَن هو في مرْيَةٍ؛ بِأنْ تَضْطَرِبَ من أجْلِ ما يَعْبُدونَ، مواظِبينَ عَلى عِبادَتِهِم، مُجَدِّدينَ ذَلِكَ في كُلِّ حَيٍّ،

(1) فاضل السّامرائيّ، معاني النّحو: 1/233.
(2) فاضل السّامرائيّ، أسرار البيان في التّعبير القرآنيّ، مبحث الذِّكْر والحَذف. (الشاملة، الكتروني).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/167.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/42.

فَتُنْجِعَ نَفْسَكَ في إرادَةِ مُبادَرَتِهِم إلى امْتِثالِ الأوامرِ في النُّزوعِ عن ذَلِكَ، بِالكَفِّ عن مُكاشَفَتِهِم بِغائِظِ الإنْذارِ، والطَّلَبِ لِإجابَةِ مُقْتَرَحاتِهِم رَجاءَ الِازْدِجارِ[1].

إيثار لفظ (المرية) دون غيرها:

يُتَخَيَّرُ بينَ المترادفات جلبًا للخصوصيّة

المريةُ: التَّرَدُّدُ في الأمرِ، فيكون معناه أخصَّ منَ الشّكِّ؛ لذلك كان إيثارُ هذا اللّفظِ أوْلى من غيرِه، لأنّه يُستَدَلُّ بنفي الأدنى على تمام نفي الأعلى بالدَّلالةِ الأحرويَّة، أي: دلالة الأوْلى.

سِرُّ تنكير لفظ ﴿مِرْيَةٍ﴾:

سوقُ التّنكير، قصدًا للتّعميم

السِّرُّ في تنكير كلمة ﴿مِرْيَةٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ سببُه قَصْدُ التَّعميم؛ ليشملَ كلَّ ما يُسَمّى ﴿مِرْيَةٍ﴾، قليلًا كان أو كثيرًا.

بلاغة الاستعارة، في لفظ الامتراء:

دلالة المفاعلة، في المرية أو الامتراء، بعد استعارته لمعنى الشّكّ

في قوله: ﴿مِرْيَةٍ﴾ استعارةٌ تصريحيَّةٌ، حيثُ استُعيرَ لفظُ (المرية) للشّكّ، وقد جاءَ فِعْلُ المريَةِ عَلى وزْنِ فاعَلَ أوْ تَفاعَلَ وافْتَعَلَ، ولَم يَجِئْ عَلى وزْنٍ مُجَرَّدٍ؛ لأنّ أصل المِراء المُجادَلَةُ والمُدافَعَةُ، مُسْتَعارًا من مَرَيْتُ الشّاةَ، إذا اسْتَخْرَجْتُ لَبَنَها، ومِنْهُ قَوْلُهُمْ: (لا يُجارَى ولا يُمارَى)[2].

دلالة (من)، من شبه الجملة (مِّمّا):

دفع الامتراء منها وفيها، ودلالة ذلك في المعنى

(من) في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ابْتِدائيَّةٌ، أي: فلا تكُ في مرية من عِبادَةِ هَؤُلاءِ المُشْرِكينَ، في أنَّها ضَلالٌ مُؤَدٍّ إلى مثْلِ ما حَلَّ بِمَن قَبْلَهم، ممَّنْ قَصَصْتُ عَلَيْكَ سوءَ عاقِبَةِ عِبادَتِهِم. وجوِّزَ أنْ تَكونَ بِمَعْنى (في)[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/385.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/67.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/341.

توجيه (ما) بين الموصولة، والمصدريّة:

دَفعُ الامتراء عن مثل عبادة الكفّار أو منها

(ما) في: ﴿مِّمَّا يَعۡبُدُ﴾ و﴿كَمَا يَعۡبُدُ﴾، يجوز أن تكون مصدريّة أو موصولة، أي: من عبادتهم، وكعبادتهم. أو ﴿مِّمَّا﴾ منَ الذي يعبدون من الأوثان، ومثل ما - الذي - يعبدون منها[1].

وقال الطِّيبِيُّ تعليقًا على قول الزّمخشريّ: "أي: من عبادتهم وكعبادتهم": فيه نشرٌ، يعني: على تقدير أن تكون (ما) في الصّورتين مصدريّة: معناه هذا، وعلى تقدير أن تكون موصولة: معناه: ممّا - أي - منَ الذي يعبدون منَ الأوثان، ومثلَ ما يعبدون منها[2].

علّة مجيء فعل العبادة مضارعًا:

سَوقُ المُضارع للدّلالة على الدّوام

عَبَّرَ عن عِبادَةِ الآباءِ في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا يَعۡبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبۡلُۚ﴾ بالمُضارِعِ؛ لِلدَّلالَةِ عَلَى اسْتِمْرارِهِم على تلك العِبادَةِ، أي: إلّا كَما اعْتادَ آباؤُهُم عِبادَتَهُمْ[3].

نكتة التّعبير باسم الإشارة:

الإشارة بـ (هؤلاء) إلى مُشاهَد موجودٍ، أو مُنَزَّلٍ منزلَته

قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾ إشارَةٌ إلى الَّذينَ دَعاهُمُ النَّبيُّ ﷺ؛ لِحُضورِهِم في ذِهْنِ السّامِعِ عِنْدَ سَماعِهِ اسْمَ الإشارَةِ، وأصلُ الإشارَةِ يكون إلى مُشاهَدٍ في الوُجودِ، أو مُنَزَّلٍ مَنْزِلَتَهُ، وقَدِ اصْطَلَحَ القُرْآنُ عَلَى إطْلاقِ إشارَةِ ﴿هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾ مُرادًا بها المُشْرِكونَ، وهَذا مَعْنًى أُلْهِمْنا إلَيْهِ - والكلام لابن عاشور - استقريناه فَكانَ مُطابِقًا؛ لِأنَّ تَقَدُّمَ ذِكْرِهِم يَجْعَلُهُم كالحاضِرينَ فَيُشارُ إليهم؛ لِأنَّهُم لِكَثْرَةِ تَوْبيخِهِم ومُجادَلَتِهِم صاروا كالمُعَيَّنينَ عند المُسْلِمينَ[4].

بلاغة الفَذْلَكة:

الإرشاد إلى مقصد الاعتبار بالعواقب في السّياق

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّمَّا يَعۡبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾، فَذْلَكَةُ ما تَقَدَّمَ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/431.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/209.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/168.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 5/57.

منَ الإرْشادِ إلَى الاعْتِبارِ بِما حَلَّ بِالأُمَمِ المُهْلَكَةِ، وإنْذارُ أعْداءِ النَّبيِّ ﷺ بِهِ، يَقولُ: فإذا كانَ أمْرُ الأُمَمِ المُشْرِكَةِ الظّالِمَةِ في الدُّنْيا ثُمَّ في الآخِرَةِ، كَما قَصَصْناهُ عَلَيْكَ أيُّها الرَّسولُ، فَلا تَكُنْ في أدْنَى شَكٍّ وامْتِراءٍ ممّا يَعْبُدُ قَوْمُكَ هَؤُلاءِ، في عاقِبَتِهِ بِمُقْتَضَى تِلْكَ السُّنَّةِ الَّتي لا تَبْدِيلَ لَها[1].

بلاغة النَّفي بـ(ما):

إيثار (ما) للدّلالة على نفي الحال، ولكون النّفي بها أقوى وآكَد

في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، مُضافٌ مَحْذوفٌ؛ أي: من حالِ ما يَعْبُدونَهُ من أنَّهُ لا يَضُرُّ ولا يَنْفَعُ؛ إذ لا معنى لِلْمِرْيَةِ في أنْفُسِهِم، أي: لا تَكُ في شَكٍّ من عِبادَةِ هَؤُلاءِ، والإشارَةُ بِهَؤُلاءِ إلى مُشْرِكي قُرَيْشٍ. والأنسب للنَّفي في قوله تعالى: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ توقيتُ ﴿مَا﴾؛ لأنَّها إذا دخلت على المضارع كانت لنفي الحال، أي: لنفيه في الزّمن الحاضر، أمّا (لا) فتنفي الفعلَ المضارعَ في المستقبل[2]. فضلًا عن كون (ما) أقوى في النّفي وآكَد، وهو يناسب شِدَّة نفي العبادة عنهم، تشبيهًا بعبادة الآباء.

سِرُّ جمعِ فعلِ العبادةِ بعدَ إفراده:

تعميم الأحكام مَقْصِدُ العُدولِ منَ الإفراد إلى الجمع

العدولُ منَ الإفراد إلى الجمع لتعميم التّسوية بينَ معبودات الكفار، وبيانِ تمالُئِهم على عبادتهم، واجتماعِهم عليها مُصِرّين.

بلاغة الحصر بالنّفي والاستثناء:

تقريرُ المماثلة في الجزاء، للمماثلة في الأفعال، وتأكيدُه بأقوى أنواعِ الحصر

الحصر بالنّفي ثمّ الاستثناء في قوله تعالى: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾، هو من أقوى أنواع الحَصْر، وهو حَصْرٌ موصوفٌ على صفة، وبلاغةُ الاسْتِثْناءِ في كونه واردًا على عُموم المَصادِرِ، وكافُ التَّشْبيهِ نائِبَةٌ عَن مَصْدَرٍ مَحْذوفٍ. والتَّقْديرُ: إلّا

(1) رشيد رضا، تفسير المنار: 12/133 - 134.
(2) المبّرد، المقتضب: 1/47.

عِبادَةً كَما يَعْبُدُ آباؤُهم[1]. وتحرير ذلك: أنَّ الِاسْتِثْناءَ إمّا من مَصْدَرٍ مُقَدَّرٍ، أوْ مَفْعولٍ مَحْذوفٍ، أي: هم وآباؤُهم سَواءٌ في الشِّرْكِ، ما يَعْبُدونَ عِبادَةً إلّا كَعِبادَةِ آبائِهِم، أوْ ما يَعْبُدونَ شَيْئًا إلّا مِثْلَ الَّذي عَبَدوهُ مِنَ الأوْثانِ[2].

نكتةُ الاسْتِثْناءِ لِلنَّهْيِ عَنِ الشَّكِّ:

بيان كونهم سَواءً في الشِّرْكِ بِالله، وعِبادَةِ غَيْرِهِ

في الاستثناء دفعُ الرَّيب باستصحاب ما كان عليه الآباء من زيغ؛ على معنى: أنَّ الله تعالى بَيَّنَ للنَّبي ﷺ أنَّ مَعْبوداتِ هَؤُلاءِ كَمَعْبوداتِ آبائِهِم، أو أنَّ عِبادَتَهُم كَعِبادَةِ آبائِهِم من قَبْلُ، وفيه اسْتِثْناءُ تَعْليلٍ لِلنَّهْيِ عَنِ الشَّكِّ، والمعنى: أنَّهُم سَواءٌ في الشِّرْكِ بِالله وعِبادَةِ غَيْرِهِ، فَلا يَكُنْ في صَدْرِكَ حَرَجٌ ممّا تَراهُ مِنْ قَوْمِكَ، فَهُم كَمَنْ قَبْلَهُم من طَوائِفِ الشِّرْكِ[3].

بلاغة أداة التَّشبيه:

التّماثل في الأسباب، يقتضي التّماثل في المسبَّبات

قولُه ﷻ: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾، بمعنى: هم وآباؤهم سواء في الشِّرك، أي: ما يعبدون عبادة إلّا كعبادة آبائهم، أو ما يعبدون شيئًا إلّا مثل ما عبدوه منَ الأوثان، فمَعْنى: ﴿كَمَا يَعْبُدُ﴾ كَما كانَ عَبَدَ، فَحُذِفَ لِدَلالَةِ ﴿قَبْلُ﴾ عليه، وكَأنَّ اخْتيارَ هَذا التّشبيه لِلْإشارَةِ إلى أنَّ ذَلِكَ كانَ عادَةً مُسْتَمِرَّةً لَهم، فحالُهم في الشّرك مثلُ حالِ آبائهم، من غير تفاوت بينَ الحالين، وقد بَلَّغَ النَّبيُّ ﷺ ما نَزلَ بآبائهم، فسينزلَنّ بهم مثلُه؛ لأنَّ التّماثل في الأسباب يقتضي التّماثلَ في المسبَّبات، وهو استئناف معناه تعليل النّهي عنِ المرية[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/68.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/341.
(3) الشّوكاني، فتح القدير: 2/599.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/431، والبيضاويّ، أنوار التنّزيل: 3/150.

سرُّ تكرار (ما) الموصولة، أو المصدريَّة:

تكرّرت (ما)؛ لبيان أنَّ المشركين لا يُفكّرون، وهم مؤاخذون لكفرهم، ولإهمال الآيات الدّالّة على الوحدانيّة، وللمعجزة الدّالّة على رسالة محمّد ﷺ، وهي معجزة القرآن الكريم[1]، وفي ذلك تهكُّم بهم، وزجرٌ لسوء تقليدِهم لآبائهم في الشّرك.

تكرار (ما) مع ما يَعْبُدونَهُ؛ لزجرهم وبيانِ أنَّ معبودهم لا يَضُرُّ ولا يَنْفَعُ

سرُّ التَّعبير بالمضارع:

العدولُ إلى صيغة المضارعِ لحكايةِ الحالِ الماضيةِ من عبادة الآباء؛ لاستحضار صورتها أو مثلِ ما كانوا يعبدونه، والقَصْدِ إلى بيانِ استحقاقِ العقوبةِ كلّما تجدَّد الفعلُ؛ فالجزاءُ من جنس العمل على الدَّوام[2].

إفهام الأنام بأنَّ الجزاء من جنس العمل على الدّوام

إيثار لفظ (الآباء)، وأثره:

أُطْلِقَ الآباءُ على الأسْلافِ، وهم عادٌ وثَمودُ، وذَلِكَ أنَّ العَرَبَ العَدْنانيِّينَ كانت أُمُّهُم جُرْهُميَّةً، وهي امْرَأةُ إسْماعيلَ، وجُرْهُم من إخوة ثَمودَ، وثَمودُ إخْوةٌ لِعادٍ، ولأنَّ قُرَيْشًا كانت أُمُّهُم خُزاعيَّةً، وهي زَوْجُ قُصَيٍّ. وعِبادَةُ الأصْنام في العربِ أتاهُم بِها عَمْرو بنُ لُحيّ، وهو جَدُّ خُزاعَةَ[3]، فهذا وجه الانتساب على الحقيقة.

لا تُنزَّلُ الأقوالُ والأفعالُ مقامَ الحُجَج في الاستدلال

وإيثار لفظِ الآباء في إنكار عبادات المُشركين خَلَفًا عن سَلَف؛ لبيان أنَّهم لَم يَفْعَلوا ذلك لِشُبْهَةٍ إذا كُشِفَ عنها القِناعُ رَجَعوا، بل لِمَحْضِ تَقْليدِ الآباءِ، مَعَ اسْتِحْضارِهِم لِتَلَبُّسِهِم بِالعِبادَةِ، كأنَّهم حاضِرونَ لَدَيْهِم يُشاهِدونَهم، مع العَمى عَنِ النَّظَرِ في الدَّلائِلِ والحُجَجِ، كَما كانَ مَن قَصَصْنا عليك أخْبارَهم منَ الأُمَم، في تَقْليدِ الآباءِ سَواءً بِسَواءٍ، مع عَظيم شَكيمَتِهِم، وشِدَّةِ عَصَبَتِهِم لِلْأجانِبِ، فَكَيْفَ بِالأقارِبِ؟ فَكَيْفَ بِالآباءِ[4]؟

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3757.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/243.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/168.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.

وجه نسبة (الآباء) إلى ضميرهم:

الضَّلال شنشَنةٌ عُرِفت من أخزم

سيقتِ النّسبةُ في قوله ﷻ: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم﴾ للتَّنصيصِ على أنَّهُم سَلَفُهُم في هذا الضَّلالِ، وعَلَى أنَّهُمُ اقْتَدَوا بِهِم[1]، بوصفهم منسوبين إليهم، وأنّهم على آثارهم سائرون.

معنى ﴿مِّن﴾ في الآية:

الكفرُ حديثُ عهد بمن سبق

لمّا كانت عبادتُهم في قليل منَ الزّمن الماضي، أدْخَل الجارَّ فقال: ﴿مِّن قَبْلُ﴾، أي: أنّهم لم يفعلوا ذلك لشبهةٍ إذا كُشِفَ عنها القناعُ رجعوا، بل لمحض تقليدِ الآباء، معَ استحضارهم لتلبُّسِهم بالعبادة، كأنّهم حاضرون لديهم يشاهدونهم، معَ العمى عنِ النَّظر في الدّلائل والحُجَج، كما كان مَن قصصنا عليكَ أخبارَهم منَ الأمم، في تقليد الآباء سواءً بسواء[2].

بلاغة الإطناب:

الإسهابُ في سَوْقِ المعاني، يومئ إلى تثبيتها

أوثر الإسهابُ في تَوصيفِ ما عليه أبناءُ المشركين أُسوةً بأسلافهم؛ لتعليل النَّهي عنِ الشَّك في عبادتهم، ومن ذلك الإسهاب قولُه: ﴿مِّن قَبْلُ﴾، مع أنّه قد يُظَن أنّه غيرُ محتاجٍ إليه؛ لإغناء قوله: ﴿ءَابَآؤُهُم﴾ عنه، فحتمًا أنّ آباءهم كانوا قبلهم، فلِمَ النّص عليه؟

والجواب: لعلَّ القصد منه الدّلالة على أن يتمَكَّنَ المعنى المقصودُ في النَّفس أفضلَ تمكُّنٍ، ويكونَ الشُّعورُ به أتَمّ، وإلى زيادةِ التَّنبيهِ على دَفْع الشّكّ بالقواطع؛ ليحْصُلَ قبولُ المتلقّي لما يقال له، أو يخاطَب به.

علَّة حذفِ المضاف إليه في ﴿قَبْلُ﴾:

من مقاصد البيان، إضمار ما عُلِمَ تقديره

المُضافُ إلى ﴿قَبْلُ﴾ مَحْذوفٌ تَقْديرُهُ: (من قَبْلِهم)، تَنْصيصًا على أنَّهُم سَلَفُهُم في هذا الضَّلالِ، وأنَّهُمُ على آثارهم مقتدون[3]، وقد حُذِف المضافُ إليه للعِلْم بتقديره.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/169.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/169.

توجيه الاستئناف التَّعليليّ:

ربط العلل بالمُحكمات لتقرير قطعيّة الإدانات

الاستئناف في قوله تعالى: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾؛ جيء به لتعليل النّهي عن المرية، أي: هم وآباؤهم سواءٌ في الشّرك، أي: ما يعبدون عبادةً إلّا كعبادة آبائهم، أو ما يعبدون شيئًا إلّا مثل ما عبدوه منَ الأوثان، وقد بلغك ما لَحِق آباءَهم من ذلك، فسيلحَقُهم مثلُه[1].

والحاصل: أنّه استئنافٌ قُصِدَ به التَّعليلُ[2]، الذي يتوكَّأ على حِكْمَةٍ تَقْتَضي المُساواةَ في الجَزاءِ عَلَى الأعْمالِ المُتَماثِلَةِ[3].

دلالة الواو في: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ﴾:

القصد إلى التَّنبيه، على ملازمة العلل لمعلولاتها

الواو عاطفة للدّلالة على أنّ جُمْلَةَ: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ معطوفةٌ عَلى جُمْلَةِ التَّعْليلِ، والمَعْطوفُ هو المَعْلولُ[4]؛ لبيان أنَّ الجزاء من جنس العمل.

بلاغة حشدِ المؤكِّدات في الآية:

تظاهُرُ المؤكّدات على قدرٍ مشترك؛ رعيًا للمُهِمّات

حُشِد لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ المؤكِّداتُ: (إنّ)، و(نا)، و(اللّام)، و(الجملة الاسميّة)؛ لتمام التَّوْفِيَةِ لحَظِّهِمُ المُعَيَّنِ لَهم، حَسَبَ جَرائِمِهِم وجَرائِرِهِم منَ العَذابِ عاجِلًا وآجِلًا، كَما وفَّيْنا آباءَهم أنْصِباءَهُمُ المُقَدَّرَةَ لَهُم، أو منَ الرِّزْقِ المَقْسوم لَهُم، فَيَكونُ بَيانًا لِوجْهِ تَأخُّرِ العَذابِ عنهم، مَعَ تَحَقُّقِ ما يوجِبُهُ[5].

سرُّ العدول في ﴿لَمُوَفُّوهُمْ﴾:

المراوحة بين الصّيغ والمباني؛ لتأكيد المعاني، من بلاغة النّسق والبيان

عَبَّر عنِ الإيفاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ باسم الفاعل، وهو من (وفّى) الرُّباعيّ، وصيغةُ اسم الفاعل عُدِلَ به عن

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/150.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/208.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/168.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/169.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/243.

المضارع؛ لإثبات معنى الإيفاء وتأكيدِ حدوثه وفاعله[1]، بما لا يتطرّق إليه الشّكُّ والاحتمال.

دلالة لفظ (النَّصيب):

جَلْبُ ما يحقّق وفرةً في المعاني، بإيراد المباني

النّصيب: القِسْمُ المجعولُ لصاحبه، كالحَظّ[2]، وهو عند الرّازيّ على أربعة أوجه؛ يحتملُ أن يكون المُرادُ: إنّا موفُّوهُم نصيبهُم، أي: ما يخُصُّهُم من العذابِ. ويحتملُ أن يكون المُرادُ أنّهُم وإن كفروا وأعرضوا عنِ الحقِّ، فإنّا موفُّوهُم نصيبهُم من الرِّزقِ والخيراتِ الدُّنيويّةِ. ويحتملُ أيضًا أن يكون المُرادُ إنّا موفُّوهُم نصيبهُم من إزالةِ العُذرِ وإزاحةِ العِللِ وإظهارِ الدّلائِلِ وإرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتُبِ. ويحتملُ أيضًا أن يكون الكلُّ مرادًا[3].

سرُّ الإضافة في (التَّوفية) و(النَّصيب):

لا يمنع الإعراضُ، عن توفية ما قُدِّر للعباد

في إضافة التَّوفية والنّصيب إلى الضّمير (هم) ما لا يخفى، من أنَّ القِسْمَ المَجْعولَ لهم كالحَظِّ منَ الخَيْرِ والشَّرِّ، منَ الآجالِ وغَيْرِها، وما هو ثابتٌ ثَباتًا لا يُفارِقُ أصْلًا، فَإنّ اللّه موفّيهم نَصيبَهم منه؛ منَ الرِّزْقِ والخَيْراتِ الدُّنْيَويَّةِ، أو نَصيبَهم من إزالَةِ العُذْرِ، وإزاحَةِ العِلَلِ، وإظْهارِ الدَّلائِلِ، وإرْسالِ الرُّسُلِ، وإنْزالِ الكُتُبِ[4]. وفي هذا منَ الإشارَةِ إلى مَزيدِ فَضْلِ اللّه تَعالى وكَرَمِه ما لا يَخْفى، حَيْثُ لَم يَقْطَعْ رِزْقَهم مَعَ ما هم عَلَيْهِ من عِبادَةِ غَيْرِهِ[5].

أسلوب التَّهكُّم:

تأكيد العطيّات من تمام فقه المروءات

اسْتَعْمَلَ البيانُ القرآنيّ ﴿لَمُوَفُّوهُمْ﴾ و﴿نَصِيبَهُمْ﴾ هُنا اسْتِعْمالًا تَهَكُّميًّا، كأنَّ لهم عَطاءً يَسْألونَهُ فَوُفُّوهُ، فوقَعَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿غَيْرَ

(1) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح: 2/11.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.
(3) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 18/404.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/404.
(5) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/341.

مَنقُوصٍ﴾ حالًا مُؤَكِّدَةً لِتَحْقيقِ التَّوْفيَةِ زيادَةً في التَّهَكُّم؛ لِأنَّ منْ إكْرام المَوْعودِ بِالعطاءِ أنْ يُؤَكَّدَ لَهُ الوعدُ، ويُسَمَّى ذلك بِالبشارة[1].

وجه التَّعبير بـ (غير):

التَّأكيد على تمام الـحـقِّ، بنفي الاحـتـمـالات بلفظة (غير)

يحمل قولُه تعالى: ﴿لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ على توفية الأجر منَ الخير والشّرّ منَ الآجال وغيرها، وما هو ثابت ثباتًا لا يفارق أصلًا؛ ولما كانتِ التّوفية قد تطلق على مجرّد الإعطاء، وقد يكون ذلك على التّقريب، نفى هذا الاحتمالَ بقوله: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[2]، وجيءَ بـ (غير) لشِدّة إبهامها أو عمومها في كلّ مُغايرٍ للمذكور، فلا يحصل بها تعيين، ولهذا تجري صفةً على النّكرة[3]؛ لتُعَبّر على شِدّة المبالغة في الدّلالة على نفي النّقص في توفية نصيبهم.

علَّة التَّعبير في ﴿مَنقُوصٍ﴾:

دَفْـعُ تـوهُّـم التَّجوُّز، بدلالة اسم المفعول

علَّةُ التَّعبير باسم المفعول ﴿مَنقُوصٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾؛ لِدَفْعِ احْتِمالِ كَوْنِهِ مَنقوصًا؛ لإفادة أنَّ النّصيب أصبح ثابتَ المقدار على وجهٍ يدفَعُ تَوهُّمَ التَّجَوُّز[4].

توجيهُ إعراب ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾:

تـأكـيـد المـعـاني بالأحوال، لدَفْعِ الأوهام

الأوْجَهُ أن يقال في توجيه ما قيل: استُعْملت التَّوفيةُ بمعنى الإعطاء، كما استُعمل التَّوفّي بمعنى الأخذ. ومَن قال: أعطيتُ فلانًا حَقّه، كان جديرًا أن يُؤكِّدَه بقوله: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[5]. فـ ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حالٌ منَ النَّصيب لتقييد التَّوفيَة؛ فإنَّك تقول: وفَّيْتُه حَقَّه، وتريد به وفاءَ بعضِه ولو مجازًا[6]؛ لأنَّ التَّوفيَةَ تقتضي عدمَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/169.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/387.
(3) ابن القيّم، التّفسير القيّم: 1/123.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/243.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/432.
(6) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/150.

نقصانِ الموفَّى، كُلًّا كان أو بعضًا، فوفاءُ النِّصفِ يَلزم منه عدمُ نقصان النِّصف[1]. والحكمةُ أن يقال: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حالٌ مُؤكّدة منَ النَّصيب؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [التوبة: 25]، وفائدتُه دفعُ توهّم التَّجوّزِ، وجعلُها مُقيِّدةً له؛ لِدَفْعِ احتمالِ كونِه منقوصًا في حَدّ نفسِه، مبنيٌّ على الذهول عن كون العاملِ هو التوفيةَ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الشّكُ، والرّيبةُ، والمِرْيَةُ:

الفرق بينَ المرية والشّكّ، كالفرق بينَ المتعادلين، وجاء الأخصّ لنفي التَّردُّد في أمر العبادة

الشَّك: هو وقوف النّفسِ بينَ الشّيئين المتقابلَين، أو المتناقِضَين، بحيث لا يترجّح أحدُهما على الآخَر بأمارة عند الشّاكّ.

والرّيبُ: شكّ فيه خوفٌ، وهو أخصّ منَ الشّكّ، فكلُّ ريبٍ شكّ، وليس كلُّ شكّ ريبًا[3].

والمريَةُ: هي التَّردُّد في الأمر، وهو أخصّ منَ الشَّكّ[4].

واستُعمل الأخصّ في الآية؛ لأنّه نفى التَّردُّد في أمر عبادتهم، ولم يكن نفيًا لشكٍّ بينَ أمرين، ولا لشكٍّ فيه خوفٌ فيكون ريبًا.

التَّوفية، والتَّأدية:

النّسبة بينَ التَّوفيَة والتّأديَة، نسبةُ العموم والخصوص المطلَق

التّوفّي: أخْذُ الشّيء وافيًا؛ أي: تامًّا كاملًا، ويقابلُه التّوفيَة، وهو إعطاء الشّيء تامًّا كاملًا، ويقال: وفّاه حَقّه فتوفّاه منه[5]، فالمراد بالتَّوفية: مطلقُ التَّأدية[6].

والتّأديَة: أدَّى دَيْنَه تأْديَةً، أي: قضاه؛ وهي إتيانُ عينِ الواجبِ في الوقت المحدّد. والفرق فيما ظَهَرَ: أنّ كلّ تأديَة توفيَةٌ، وليس كلُّ توفية

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/209.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/243.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 1/107.
(4) الرّاغب، المفردات: (مرى).
(5) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 8/404.
(6) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 10/575.

تأديَةً. وبذلك فالتّوفيَةُ أنسبُ للسّياق من حيث إنّ نصيبَهم سيوفّى على وجهه الأتمّ الأكمل.

(منقوص)، و(مجذوذ):

الجَذّ: الكَسْر، والقَطْع، والعطاء غيرُ المجذوذ: هو عطاءٌ للّذين سُعِدوا، عطاءٌ دائمٌ لا ينقطع، ولا يتوقّف، عطاءٌ فيه تملُّكٌ، فلا يُستَردُّ، فالعطاءُ: هو الجزاءُ إضافةً إلى الزّيادة الّتي هي منَ الفضل[1]. والزّيادةُ التّامّةُ تُناسبُ العطاءَ المقتضي عدمَ القطعِ تفضّلًا وتكرُّمًا، أمّا غيرُ المنقوص: فهو الجزاءُ التّامّ للمشركين لا زيادةَ فيه[2]. ولا نقصان ليناسب توفيَةَ النَّصيب على مقتضى عدلِه جلّ في علاه، وِفاقَ ما قدَّموا من عمل.

نصيب الّذين سُعِدوا، زيادةٌ مع التّمام، وجزاءُ المشركين تمامٌ دونَ زيادة

(1) محمد الهلال، تفسير القرآن النّريّ: 12/104.
(2) محمد الهلال، تفسير القرآن النّريّ: 12/104.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 21 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك :978-9948-768-18-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 21 : المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي :978-9948-768-18-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725944 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»